مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

بعد مرور أشهر على تشكيلها.. تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الإقليمية

د. مروان سالم العلي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

بعد مرور أشهر على تشكيلها
تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الإقليمية

د. مروان سالم العلي*

لا شك أن ملف العلاقات الخارجية مهم في مقياس نجاح إدارة الحكومة من عدمها، خاصةً أن ملف العلاقات الإقليمية يتمتع بديناميكية خاصة، تؤثر على مسارات السياسة الداخلية وتحديد نوع السياسة الخارجية، حكومة السوداني عملت بجد على إنجاح إدارة هذا الملف، ولاسيما فيما يتعلق بالتوازن وعدم الانحياز إلى سياسة محورية، وهذا ما تم تحقيقهُ -إلى حدٍ ما- في عهد الحكومة الجديدة بعد حقبة من العُزلة.

من هنا فإن ملف علاقات العراق مع دول العالم المختلفة يُعد واحداً من أهم الملفات الشائكة التي تواجه السوداني وحكومتهُ، وهي مهمة شاقة ومحفوفة بالمخاطر بحسب مراقبين، خاصةً في قدرتهُ على التزام الحياد والتوازن مع إيران والولايات المتحدة في ظل التوتر الساخن بينهما، فضلاً عن الحوار السعودي-الإيراني الذي ترعاهُ بغداد منذُ عام2022، وانفتاح العراق على الخليجيين والمصريين والأردنيين في مجالات مختلفة.

إذ أظهر خيار دبلوماسية العلاقات المنتجة، الذي تنتهجهُ حكومة الرئيس السوداني، بأنها تعتمد معيار التوازن بين الشرق والغرب، وبين إيران والدول العربية، بشكلٍ لا يجعل العِراق طرفاً في أي اشتباك، بل طرفاً في جهود للتواصل، فالسوداني يرى بأن العراق هو عنصر يتكامل مع دول المنطقة، وبالتالي فإن استقرار تِلك البلدان يأتي مِن استِقرار البلد، وعليه فإن العلاقات معهُم تحكمُها المصالح المتبادلة.

فمع دخول عام2022، شهد العراق تطوراً كبيراً على مستوى السياسة الخارجية، حيثُ استطاع عقد قمم إقليمية ودولية عدة، إضافة إلى أداء دور الوسيط بين السعودية وإيران الخصمين الأبرز بالمنطقة وجمعهما على طاولة واحدة في بغداد، بعد قطيعة بينهما دامت سنوات، وحقق العراق على مستوى العلاقات الخارجية انسجاماً مع محيطه العربي والإقليمي، في مسعى منهُ

* أستاذ جامعي في كُلية العلوم السياسية / جامعة الموصل، مُختص في الشؤون الاستراتيجية.

لاستعادة دورهُ الإقليمي والدولي بحكم موقعهُ الجُغرافي، وللوقوف على أبرز متغيرات تلك العلاقات، تم اعتماد التقسيم الآتي:

العلاقات العراقية – الإيرانية

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية في السنوات الأَخيرة تطوراً مُهِماً للغاية خاصةً بعد وصول السيد رئيسي إلى سدة الحكُم وتوجه الخاص إلى تطوير العلاقات مع الدول الجارة وخاصةً العراق، وبعد اختيار محمد شياع السوداني رئيساً لوزراء العراق، دعا الرئيس الإيراني، السوداني إلى زيارة طهران عن طريق السفير الإيراني في بغداد، استجاب السوداني لهذه الدعوة وزار طهران في29 تشرين الثاني/ نوفمبر2022 على رأس وفد رفيع المستوى من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في زيارة استغرقت يومين وتم مُناقشة عدة قضايا منها: ملف الأمن والاستقرار في المنطقة، وخروج القوات الأَجنبية والإرهاب والتطرف والمخدرات والقضايا النقدية والمصرفية وتصدير النفط والغاز، وتكون تلبية الدعوة وتوقيتها– في حدود مُعينة– خاضعة لعدة اعتبارات سياسية، وترتيبات تتلاءم مع السياق المعقد لعلاقات العراق الخارجية.

وشكلت زيارة السوداني لإيران، حدثاً سياسياً لافتاً، نظراً للعلاقة التي تربط التحالف الحاكم بقيادة «الإطار التنسيقي» بطهران، والدعم الإيراني المبكر لحكومة السوداني، ونوعية الملفات

الحساسة التي طرحت خلال الزيارة.

ومن الأمور التي لفتت المراقبين، زيارة السوداني إلى طهران جاءت مع إكمال الشهر الأَول من عمر حكومتهُ، وتلت زيارتين قام بهما إلى الأردن والكويت، وهذا العمل كسر العرف الذي لا يُتيح لرئيس وزراء جديد بالقيام بجولة خارجية إلاَّ بعد مرور مئة يوم الأولى المخصصة لترتيب أَوراق حكومتهُ الداخلية. بعد ذلك، استقبل قائد الثورة الإسلامية رئيس الوزراء العراقي وأيضاً ناقش معهُ قضايا الأمن في إيران والعراق في المنطقة، وعدم السماح بتعرض أمن إيران للتهديد من قبل الانفصاليين في إقليم كردستان.

وكان لرئيس الوزراء العراقي والوفد المرافق لهُ عدة لقاءات مع المسؤولين الإيرانيين. ويتضح من هذه القاءات إنَّ العلاقات العراقية الإيرانية جيدة وتشهد تطوراً مُهماً في فترة رئاسة السوداني وإبراهيم رئيسي في مختلف المجالات. والسيد السوداني حريص على استمرار هذه العلاقة وتعزيز هذه التفاهُم المشترك، خاصةً فيما يتعلق بالأمور التفصيلية والتنسيق الأمني والعلاقات المتعلقة باتفاقات تزويد العراق بالغاز.

رسائل ونتائج زيارة السوداني إلى إيران

باستثناء زيارات استغرقت عدة ساعات إلى الأردن والكويت، قرر رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني أَن يُخصص أول زيارة جادة وهامة إلى إيران، وتشير الوفود السياسية والاقتصادية المرافقة له أَن مجموعة واسعة من القضايا وضعت على طاولة المفاوضات بين البلدين. وعلى النحو الآتي:

- وجد رئيس الحكومة العراقية الجديدة، محمد شياع السوداني، في زيارتهُ الأولى لإيران، فرصةً مُناسبة لإعادة تشكيل علاقة بلادهُ مع إيران محاولاً تقديم حكومتهُ بشكل مُغايرٍ عن حكومة مصطفى الكاظمي التي لم تُترجم الاتفاقات السابقة مع إيران على أَرض الواقع، كما لمح المرشد الإيراني علي خامنئي. كما أنه وجد في الزيارة فرصةٌ للظهور بوصفه رئيس وزراء قادر على الحفاظ على المصالح العراقية العُليا، وقدرتهُ على استدامة رصيد العلاقة المتراكم بين بغداد وطهران لإنجاح ملف السياسة الخارجية لحكومته، أَولاً من خلال تأَجيل أَي نية إيرانية لخرق السيادة العراقية وعبور الحدود، وثانياً عبر مواصلة أداء دور الوسيط بين الرياض وطهران، خصوصاً مع إعلان مكتبهُ أنهُ

سيسافر إلى الرياض لحضور القمة العربية—الصينية، وثالثاً عبر إعادة ضبط التوازنات الصعبة بين واشنطن وطهران. وهو ما انعكس على توقيت الزيارة، ونوعية الملفات الحساسة التي نوقشت خلالها.

- كما جاءت أَهمية الزيارة من نوع الملفات التي ناقشتها، وفي طليعتها ملف التهديد الإيراني باجتياح أَراضي كردستان العراق لملاحقة المعارضة الكردية الإيرانية، ويبدو أَن السوداني حصل على وعود بعدم لجوء إيران للاجتياح البري أو ربما تأجيله لمنحه فرصة المضي في إنضاج حلول للسيطرة على نشاط الجماعات الكردية المعارضة، وهو ما يُعد مكسباً لهُ أمام داعميه من اصدقاء إيران في العراق، أو حتى على مستوى رصيد إنجازات حكومتهُ في شهرها الأول، وسيعمل على وضع مُقاربة لعلاقة العراق مع إيران بناءً على ما يُستجاب لهُ إيرانياً في بعض الملفات الأخرى مستقبلاً. كما أكد السوداني في مؤتمرهُ الصحفي مع الرئيس الإيراني أَن بغداد لن تسمح لأحد باستخدام الأراضي العراقية لمهاجمة إيران، هذا يعني أنهُ وبعد هذه الزيارة، ستكون هناك المزيد من الحساسية الخاصة لدى العراق بالنسبة للدور المناهض لإيران في كردستان.

- خلال هذه الزيارة، أشاد السوداني بوقوف إيران إلى جانب الشعب العراقي منذُ عام2003 وبدور إيران الخاص في طرد عصابات داعش الإرهابية من العراق، وشدّد على ضرورة تعميق العلاقات التاريخية بين البلدين. وعليه فإن تركيز شخصية عراقية على قضايا كهذه، يُضاعف التركيز على تعميق العلاقات بين البلدين في المستقبل المنظور.

- لدى إيران والعراق، وخاصةً خلال الدورة الجديدة من رئاسة الوزراء العراقية اهتمامات وأهداف مشتركة تم تحديدها من قبل، ولكنها لم تكتمل بعد، ومن بين هذه الأهداف طرد الولايات المتحدة من المنطقة، والقضاء التام على الإرهاب في المنطقة، ومُناهضة (إسرائيل)، والتمتين الاستراتيجي للعلاقات بين البلدين في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

- مزجت زيارة السوداني لإيران بين رغبتهُ في الحصول على دعم طهران لحكومتهُ، وهو ما عبَر عنهُ بوضوح خلال لقاءه بالمرشد الأعلى، علي خامنئي. الذي كان قد أَمتنع عن لقاء سلفهُ، مصطفى الكاظمي، في زيارتهُ الأَخيرة إلى إيران، وبين إظهار الجدية بخصوص إيجاد حلول للملفات الشائكة في العلاقات بين البلدين. ومع أَن حكومة السوداني ستكون أقرب إلى طهران، إلا أن

بعض معطيات القوة على الأرض والتوازنات الداخلية والخارجية قد تحدُ من قدرتها على إحداث تغييرات جذرية في سياسة بغداد تجاه بعض الملفات التي تهمُ إيران، ومن أهمها: التعامل مع المعارضة الكردية الإيرانية في كردستان، ومسار العلاقات الاقتصادية، ومستقبل الوجود الأمريكي في العراق.

- التعاون الاقتصادي إلى جانب مجالات التعاون المشتركة الأَخرى، فإن قضية إمدادات الكهرباء والغاز، من أَهم وأَبرز القضايا المطروحة للتباحث بين العراق وإيران. إذ ركز السوداني اثناء زيارته لإيران على ملف إمدادات الطاقة الكهربائية والإطلاقات الغازية الموردة، خصوصاً في ظل عدم اكتمال الخطة الوقودية الوطنية، وبالتالي كان لهذا الملف مكانة مهمة في جدول أعمال الزيارة، وقد حصل على وعود بتعزيز هذه الإطلاقات والتزويد بالكهرباء. ومن شأن تفعيل هذه الاتفاقات رفع حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق التي تراجعت بشكلٍ كبير خلال العام 2022. وقد رافق زيارته إلى طهران الإعلان عن تأسيس مكتب تمثيلي لوزارة النفط الإيرانية في العراق، ويُمثل هذا الإعلان خطوة سياسية بامتياز تتجاوز الرغبة بتطوير التعاون في مجال النفط والغاز، بل تندفع باتجاه السيطرة على هذا القطاع وتعاقداته في وقت الحاجة المتنامية لإمدادات النفط للدول الغربية.

زيارة وزير الخارجية فؤاد حسين إلى إيران

مع دخول الحكومة العراقية الجديدة أسبوعها الأَول من العمل رسمياً، بعد تسمية الوزراء الجدد في بداية تشرين الثاني/نوفمبر2022، أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أَن بلاده ترفض التدخلات الخارجية في شؤونها، وشدد على رفض التدخلات الإيرانية والتركية في بلاده، مؤكداً أنها غير مقبولة، إلا أنه أوضح أن بغداد تسعى لحل النقاط الخلافية مع إيران وتركيا بالحوار، رافضاً أن يكون العراق ساحةً للصراعات الإقليمية والدولية وقال إن الحكومة تُريد الاستمرار في تحسين علاقات العراق بدول الجوار، فرسالة البلاد هي رسالة سلام وتضامن لمواجهة التحديات.

وفي حوار مع شبكة «رووداو» الإعلامية نُشر في كانون الأول/ديسمبر2022 ورداً على سؤال وجه إلى فؤاد حسين بخصوص الضربات الإيرانية التي توجه لأَراضي إقليم كردستان ووجود أَو عدم وجود اتفاق أَو حوار مع إيران لإيقافها، قال حسين: «إن هناك محادثات مستمرة وتم تشكيل وفد كبير بالخصوص، وأَنه لا يجوز أَن تتعرض إيران لهجمات تنطلق من الأَراضي العراقية. وأَشار حسين إلى أَنَّ إيران أَعلنت رسمياً أَنه يجب تجريد القوى (الأحزاب الكردستانية المعارضة لإيران)

المتواجدة هناك من السلاح، ورفضهم أَن تشن تلك القوى هجمات على إيران وتجتاز الحدود إلى الداخل». مُشيراً إلى وجود لجنة عليا يُشارك فيها إقليم كردستان، وهي لجنة أمنية وتفاوضية بين الطرفين.

تجاوز الخلافات الإيرانية السعودية عبر الوساطة العراقية

يؤكد مراقبون أن الوساطة العراقية أَسهمت إلى حدٍ كبير في ترطيب الأجواء وتجاوز الخلافات التي عانت منها المنطقة كثيراً. وبحسب مصادر سياسية، فإن العراق استضاف خمس جولات من المفاوضات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بهدف تطبيع البلدين لعلاقتهما المقطوعة منذُ كانون الثاني/ يناير2016 بعد تعرض السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد، لاعتداءات من قبل المحتجين على إعدام الرياض رجل الدين السعودي الشيعي المعارض نمر النمر.

وشهدت أروقة «**مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة**» بدورته الثانية، التي انعقدت في منطقة البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية في20 كانون الأول/ديسمبر2022 -بمشاركة زعماء دول عربية وأجنبية بما في ذلك الأردن ومصر والكويت والسعودية والإمارات وفرنسا وقطر وعمان والبحرين وإيران وتركيا. لقاءً جمع وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان ونظيره الإيراني حسين أَمير عبد اللهيان. تبعها تغريدة للأَخير ذكر فيها تأَكيداً مِن الوزير السعودي «استعداد بلادهُ لاستمرار الحوار مع إيران».. ويعتقد الخبراء أن يدفع مؤتمر بغداد، باتجاه عودة المحادثات السعودية الإيرانية، بالإضافة إلى أن الحوار كان مجالاً للنقاش بين رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والمسؤولين الإيرانيين أثناء زيارته لطهران في تشرين الثاني/ نوفمبر2022، وكذا أثناء زيارتهُ للرياض في 8 كانون الأَول/ ديسمبر2022. وأسفرت الجولتان الأخيرتان عن توقيع مذكرة تفاهم من عشر نقاط تشمل فتح قنصليتي البلدين في جدة ومشهد، والتفاهم لحل الأزمة اليمنية ومسألة الحجاج الإيرانيين، والتعاون في مجالات التجارة ومكافحة الجريمة والإرهاب، وتفاهمات حول الأوضاع في لبنان وسوريا، وتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، ما يُمثل تقدماً كبيراً في العلاقات بين البلدين.

ووصف وزير الخارجية الإيراني، الجولة الأخيرة من المفاوضات مع السعودية التي جرت في بغداد بالإيجابية مُرحباً ومشيداً بتنفيذ نتائج المفاوضات بين الجانبين وبالدور الذي تلعبه وزارة الخارجية العراقية في هذا الإطار، لافتاً إلى الإجراءات الناجزة للحكومة العراقية في مجال تسهيل الحوار لإيفاد الحجاج الإيرانيين إلى السعودية لأداء مناسك الحج في2022.

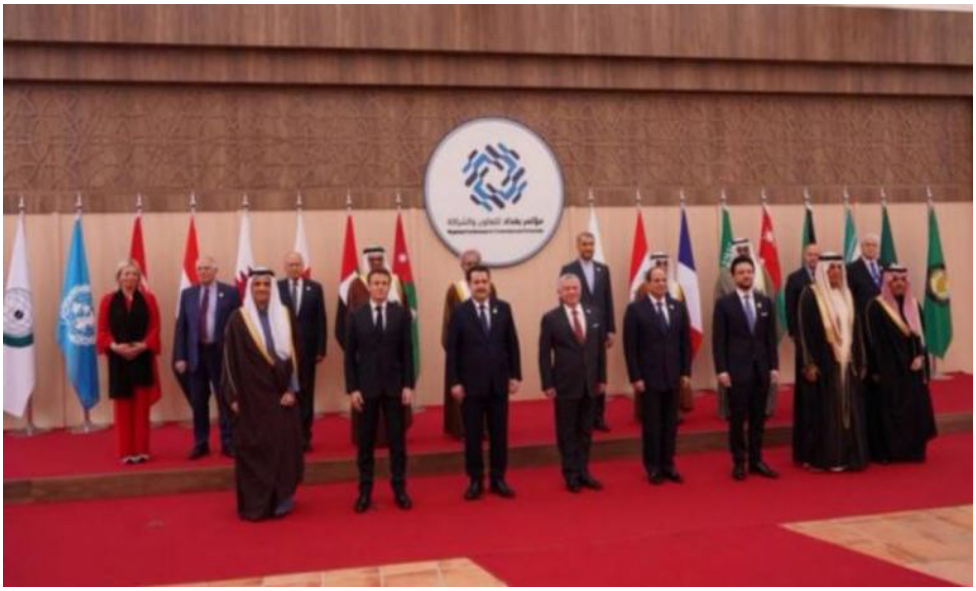

السوداني وزُعماء دول عربية واجنبية خلال مؤتمر بغداد 2

استقبال السوداني لوزير الخارجية الإيراني

في (22فبراير/ شباط2023)، «استقبل السوداني، وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان والوفد المرافق له، وشهد اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تعزيز وتوطيد آفاق التعاون والشراكة في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية». ومن جهته أكد وزير الخارجية الإيراني التزام الحكومة الإيرانية بكل ما من شأنه أن يُسهم في تقدم العراق وازدهاره.

العلاقات العراقية – التركية

تحظى العلاقات العراقية–التركية بأهمية قصوى منذ سنوات طويلة، باعتبار أَن الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجية من الناحية السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي الخارجي من حيث الاتفاقيات الدولية التي تربط الدولتين، وتقاربهما الحضاري والثقافي. وفي السنوات الأخيرة، تطورت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا بشكل ملحوظ خاصة في مجال

الاستيراد والتصدير. إذ يأتي العراق في المرتبة الرابعة عالمياً والأول عربياً بين الدول الأكثر استيراداً للبضائع التركية وجاءت تركيا في المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمنتجات العراقية. ويسعى الطرفان إلى تنمية التبادل التجاري بينهما.. وتسعى بغداد لتأمين احتياجاتها الغذائية والصناعية من أنقرة بشكل أساسي من الحبوب والأحجار الكريمة والبلاستيك والمطاط ومواد البناء والأثاث ودقيق القمح والدجاج والبيض والمنسوجات. وفي المقابل لا تستغني تركيا عن الصادرات العراقية، ولاسيما النفط والذهب.

بنفس الوقت، وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتخاذ قرار بزيادة كمية المياه لنهر دجلة لمدة شهر إلى العراق، وهي مدة زمنية ستنقذ المحاصيل التي بحاجة إلى رية الفطام، بالإضافة إلى إمكانية تعزيز الخزانات والسدود التي وصلت لمراحل حرجة تبلغ (7) مليارات متر مكعب وهو أدنى مستوى مسجل منذ ثلاثينيات القرن الماضي. إذ تمكن السوداني من الحصول على دفعات مائية طارئة من تركيا، ولمعرفة أهمية هذه الدفعة، فإن الإطلاقات المائية في دجلة تبلغ حالياً (200) متر مكعب بالثانية، ومن المؤمل أن يتم رفعها إلى (400) متر مكعب بالثانية لمدة شهر، فهذا يعني أن الزيادة ستشكل نحو (520) مليون متر مكعب، أي قرابة نصف مليار متر مكعب، وهو ما سيؤدي إلى رفع الخزين المائي بنحو (7%) خلال شهر.

❖ **ملف حزب العمال الكردستاني (PKK)** عقب أشهر من المناوشات العسكرية في شمال العراق من قبل الجانب التركي، تضمن لقاء اردوغان والسوداني التأكيد على العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق بكُل جوانبها، والإصرار على محاربة المنظمات الإرهابية وأهمية هذا الأمر بالنسبة للعراق.

❖ **مشروع جديد لنقل الطاقة:** تحدث السوداني عن «مشروع طريق التنمية والقناة الجافة، ليس فقط للعراق وتركيا، بل هو لكل المنطقة والعالم، وهو ممر عالمي لنقل الطاقة من دول المنطقة والعراق صوب العالم". وهذا الأمر سيوفر فرصاً هائلة لركيا والعراق، وسيكون هذا الممر مركز استقطاب عالمي»، داعياً «دول المنطقة إلى مؤتمر في بغداد، لمناقشة مشروع نقل الطاقة عبر تركيا" وأردف السوداني: «سيكون هناك خط لسكة الحديد لنقل البضائع، كمرحلة أولى (3) ملايين ونصف المليون طن، ثُم لمرحلة متوسطة (7) ملايين ونصف المليون طن، وسيكون هناك مجال

لنقل الطاقة، هذا الأمر سيوفر فرصاً هائلة لتركيا والعراق، وسيكون هذا الممر مركز استقطاب عالمي»، داعياً «دول المنطقة إلى مؤتمر في بغداد، لمناقشة مشروع نقل الطاقة عبر تركيا".

❖ **المشاريع الاستثمارية:** كما تمكن السوداني من عرض «المغريات الاستثمارية» إلى رجال الأعمال الأتراك حيث يمكنهم تأسيس أعمال ضخمة في البلاد وهو إذا ما تحقق، سيجعل تركيا من أكثر البلدان حرصاً على استقرار العراق لضمان ديمومة أعمال شركاتها في العراق، بالإضافة إلى حصول العراق على ضوء أخضر لتمرير البضائع وكذلك صادراته النفطية أو الغازية عبر تركيا إلى أوروبا في الوقت الذي يحاول العراق لدخول سوق الطاقة العالمي وحجز مكانه في أوروبا بعد مزاحمة روسيا في آسيا.

العلاقات العراقية – العربية

كشف مسؤولان عراقيان في العاصمة بغداد، إن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أبلغ قادة تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، بالمضي في التفاهمات السابقة لحكومة مصطفى الكاظمي، مع كل من الأردن ومصر ودول أخرى في المنطقة، مرتبطة باتفاقيات تجارية واقتصادية وصناعية مختلفة. كما أن السوداني يعمل على المحافظة على السياسة الخارجية نفسها المرتبطة بالقيام بدور الوساطة، وعدم الخوض في أي محاور أو استقطاب في المنطقة. ويأتي ذلك قبل أقل من أسبوعين على قمة مقررة في العاصمة الأردنية عمان، ستجمع قادة ومسؤولي العراق والأردن ومصر. وأبلغ مسؤول بارز في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، «العربي الجديد»، بأن اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة الاتفاقيات العراقية الخارجية المبرمة في عهد الحكومة السابقة، أوصت باستمرار العمل بالتفاهمات والاتفاقيات العراقية مع الأردن والسعودية والكويت ومصر ولبنان، والتي تتعلق بالغالب بملفات الطاقة والربط الكهربائي وتوريد النفط، وكذلك التجارة والإعفاء الضريبي، وصولاً إلى ملفات التعاون الأمني في مجال الحرب على الإرهاب. وللوقوف على العلاقات العراقية العربية في ظل حكومة السوداني تم اعتماد التقسيم الآتي:

1. 1. رسائل ودلالات زيارة السوداني إلى المملكة الأردنية الهاشمية

في أولى جولاته الخارجية منذ تكليفه، وفي أولى خطواته في رسم السياسة الخارجية لحكومته، زار رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، المملكة الأردنية الهاشمية، يوم الثلاثاء الموافق 22

تشرين الثاني/نوفمبر2022، والتقى بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. وتم خلالها بحث عدد من الملفات والقضايا الاقتصادية والأَمنية والدبلوماسية ذات الاهتمام المشترك. ورسمت زيارة السوداني إلى عمان شكل المسار الخارجي للحكومة العراقية الجديد المشكلة في27 تشرين الأَول/ أكتوبر عام2022، فقد جاءت للتأكيد على أهمية القضايا المشتركة بين الدولتين، ولتبديد الشكوك حول مصير الاتفاقيات السابقة المبرمة بين العراق والأَردن إضافة إلى مصر، نظراً لما تضمنته من رسائل دلت على تمسك العراق والتزامه بقواعد حسن الجوار العربي والإقليمي. وتأتي الزيارة، بعد سلسلة من التساؤلات حول مدى رغبة الحكومة العراقية المشكلة حديثاً، في الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع الجانب الأردني، وبالإضافة إلى مشاريع التكامل الإقليمي وعلى رأسها «الشراكة التنموية الثلاثية» مع كل من الأردن ومصر.

وجاءت الزيارة، لتبدد تلك الشكوك حول مدى استعداد السوداني للاستمرارية في الاتفاقيات الموقعة سابقة الذكر، حيث هناك أَطراف ممن منحوا الحكومة العراقية المكلفة الثقة، أو قدموها، لديهم وجهات نظر معارضة للحكومة السابقة ومشاريعها واتفاقياتها، لاسيما ما يتصل منها بالعلاقات العراقية العربية، كان آخرها انتقاد النائب عن ائتلاف دولة القانون، عالية نصيف، مشروع الربط الكهربائي بين الأردن والعراق في منتصف تشرين الأول/أكتوبر2022.

السوداني يصل إلى الأردن في أولى زياراتهُ الخارجية

رسائل الزيارة

يبدو أن هناك إدراكاً عراقياً بالمخاوف العربية مما قد يطرأ على السياسة الخارجية العراقية من مستجدات تجاه علاقاته مع محيطه العربي، ولذلك حملت الزيارة عدداً من رسائل الاطمئنان الضمنية كان أهمها:

❖ اصطحاب السوداني، لمحافظ الأَنبار في الزيارة وحضوره الحوارات، إذ تعدّ الأنبار المحافظة العراقية المحاذية للأردن والتي تمثل بوابة لتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية الموقعة بين الطرفين.

❖ إشارة بيان المكتب الإعلامي للحكومة العراقية إلى أن الزيارة بحثت تعزيز الشراكة ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين.

❖ تأتي الزيارة كأول جولة خارجية للسوداني، وما سيتبعها من زيارات خليجية، يعطي العديد من الرسائل باستعداد الحكومة العراقية الجديدة للتقارب مع المحيط العربي وإقامة علاقات خارجية متوازنة مع الأطراف كافة، وهي ليست مع محور ضد محور آخر، بالإضافة إلى انها تريد بناء علاقات مع الجميع وفق المصالح العليا للعراق. ويبدو ذلك من الأَمور المهمة التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

دلالات الزيارة

اكتسبت زيارة السوداني للأردن ولقائه الملك عبد الله الثاني، أهمية متعددة من حيث التوقيت والعلاقات الاستراتيجية الثنائية، والأدوار الوازنة والاستراتيجية للبلدين منهما في السياسة الدولية للشرق الأوسط. إذ يحمل اختيار السوداني، الأردن كأول محطة خارجية العديد من الدلالات، منها:

- يُمثل الأردن شريكاً وداعماً مهماً بالنسبة للعراق في عدة مجالات منها، الجانب الأمني والذي فرضته الحدود المشتركة بين الطرفين، والتعاون الاقتصادي المتمثل بانتقال البضائع بين البلدين والاستثمارات المشتركة، فضلاً عن وجود الجالية العراقيّة الكبيرة في الأردن والتي تقدر بـ (131) ألف عراقي بحسب المجلس الأعلى للسكان.

- الخبرات الأردنية في ملف مكافحة الإرهاب، حيثُ يأتي الأردن في طليعة الدول التي تنادي بضرورة محاربة الإرهاب، والتصدي له، وهو ما يحتاجه العراق اليوم، ولفت الملك خلال لقاءه بالسوداني، إلى أهمية دور العراق في محيطه العربي والإقليم، مشدداً على أَن أمن العراق يعد ركيزة أَساسية لأَمن المنطقة واستقرارها.

- أَهمية المشاريع المشتركة، مثل مشروع أنبوب النفط العراقي الذي يمتد من البصرة إلى العقبة، والمدينة الصناعية المشتركة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بين الطرفين. وهي مشاريع ابتدأَ العمل بها فعلياً في الحكومة السابقة، وتحتاج الحكومة الحالية للمضي قدماً في هذه المشاريع.

- ما يزيد من أهمية الزيارة؛ تناولها ملفات تمثل امتداداً للاهتمام الداخلي تتمحور في التعاون العراقيّ الأَردني فيما يتعلق بملف المطلوبين بقضايا فساد وقضايا أمنية، ومحاولة استرجاع الأموال المهربة، وهي ملفات يمكن للأَردن مساعدة السوداني في تنفيذها من خلال ما يمتلكه من خبرة واسعة في مجالات الأمن والاستخبارات المالية، إِضافة إلى علاقاتها الممتدة مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من مختلف دول العالم. ولهذه الملفات أهميتها بالنسبة لحكومة السوداني على المستوى الداخلي، خاصةً ما يتعلق منها بمكافحة الفساد وتعزيز الجانب الأمني، بالإضافة إلى تقديم الخدمات لتلبية احتياجات الحكومة، نظراً لأهميتهما في تعزيز الثقة الشعبية بالحكومة.

- جاءت الزيارة لتعزيز التقارب الجديد بين الأردن والعراق ومصر، في إطار التعاون الثلاثي، الذي يسعى لرص الصفوف، بعيداً عن التجاذبات الإِقليمية الحالية، ومحاولة ترتيب ولم شمل البيت العربي مرةً أخرى، في ظل ما يشهده الإقليم من فوضى، وتعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدان الثلاثة، بما يحقق مصالحهم المشتركة، ويخدم القضايا العربية. فالعلاقة الأَردنية مع العراق تاريخية وعميقة، فالموقع الاستراتيجي للأردن، يستطيع أَن يلعب دوراً مميزاً في الربط الاقتصادي بين العراق ومصر، ما يؤدي لفتح مجال أَمام علاقات عربية بينية، قد تؤدي إلى خلق استقرار اقتصادي داخل الدول الثلاث.

وعليه؛ تبرز الزيارة الدور الأردني المتقدم على المستوى الإقليمي، في ظل التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم، وتعد زيارة السوداني إلى الأَردن، كأَول محطة خارجية له، ما هي إِلا دلالة على ذلك.

2. 2. العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

حظيت العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي باهتمام بالغ ولاسيما بعد تولي السوداني رئاسة الحكومة العراقية، وذلك لما لها من تأثير كبير في الداخل العراقي، إلى جانب دورها في صياغة معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة، وعلى هذا الأساس تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على طبيعة هذه العلاقة والمتغيرات التي تحيط بها، للوصول لفهم استراتيجي أكثر وضوح للإطار العام الذي يربط العراق بالمنظومة الخليجية. إذ رحب العراق بالمصالحة الخليجية بعد توترات دامت أكثر من ثلاث سنوات بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهةٍ أخرى، جاء هذا الترحيب العراقي نتيجة إدراك عراقي بأن استمرار الخلافات الخليجية قد يلقي بظلاله على الوضع في العراق، والتأثير بشكل مباشر في سياسته الخارجية، خصوصاً مع محيطه الإقليمي، بسبب التعقيدات في الصراعات الإقليمية، وخصوصاً بين السعودية وإيران، فضلاً عن سياسة المحاور والتكتلات التي نشأت في المنطقة في الأزمة الخليجية.

يتمثل التأثير الاستراتيجي الأبرز للمصالحة الخليجية حيال العراق في إمكانية أَن تبلور هذه المصالحة موقف خليجي موحد من الحالة العراقية، مما يخلق توازناً سياسياً مع التأثير الإيراني والتركي، إلى جانب ذلك، ساهمت المصالحة الخليجية بتخفيف التوترات الداخلية العراقية، عبر ضبط إيقاع التيارات والكتل السياسية التي ترتبط بعلاقات جيدة مع دول الخليج. فالعراق نظر للمصالحة الخليجية من منطلق أنها فرصة لخلق حالة انفتاح سياسي على كل دول المنظومة الخليجية، لإقامة علاقات أوسع وأكثر فعالية، وتحديداً في إطار جهود إعادة الإعمار.

❖ دلالات وأبعاد بطولة خليجي25

بدأَ العراق يعود إلى الحاضنة الخليجية والعربية بعد 2015 إبان حكومة حيدر العبادي حيث كانت هناك تحركات مكثفة بعد عزلة امتدت نحو عقدين. وبدأت العلاقات في التعافي قبل أن تبلغ ذروتها في حكومة مصطفى الكاظمي حيث كانت هناك زيارات متبادلة على مستويات عالية من المسؤولين مع السعودية والإمارات والكويت وقطر وكذلك مع مصر شملت اتفاقيات تعاون واستثمار وتعزيز الشراكات. ما يحتاجه العراق أن تنمو هذه العلاقات وتكبر وتتسع وأن تثبت جذورها بطريق البقاء بعيداً عن التقاطعات حتى يبقى العراق في حاضنته العربية والخليجية التي هجرها لأكثر من عقدين.

وأعطت بطولة «خليجي25» لكرة القدم والتي تم افتتاحها في مدينة البصرة العراقية في يوم الجمعة 6 كانون الثاني/ يناير2023 جرعة إضافية لتعزيز العلاقات العراقية الخليجية العربية ومد جسور التواصل بشكل أكبر ومديات أكثر اتساعاً، بعد أَن نجح العراق في تحقيق عدة انتصارات أَمنية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية بعد التنظيم الناجح للبطولة، حيثُ أَكد محللون أَنها أَعادت العراق إلى الحضن العربي وأَعطت «جُرعة إضافية لتعزيز العلاقات العراقية مع حاضنتها العربية وتغيير المفاهيم الخاطئة عن الأمن بالبلاد". وعلى هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس، التقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، حيث

أكد سعي بلاده لاستثمار كأس الخليج العربي لجمع الأشقاء العرب، واصفاً البطولة بـ «الدبلوماسية غير التقليدية". فالرياضة تسمى بـ «الدبلوماسية الشعبية أو الجماهيرية» لها التأثير والأثر الكبير في عملية صنع التواصل والاتصال بين المجتمعات والشعوب. وأكد حسين، وفق بيان للخارجية العراقية، على عمق العلاقات مع المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى سعي بلاده لتعزيز العلاقات الخليجية بشكل عام والعراقية السعودية بشكل خاص، لما لها من أهمية استراتيجية بالنسبة للعراق.

نفهم من ذلك أن الموضوع هنا لا يقتصر على حدث رياضي عابر، بل تعداهُ لأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويمكن استعراض أهمها بالآتي:

- **الأبعاد السياسية:** أبرزت هذه الفعالية تقارباً كبيراً ما بين العراق ومحيطه الخليجي وتعزيز الروابط بين البلدان، وذوبت الكثير من الخلافات كون أغلب الجماهير العربية التي حضرت شهدت كرنفالات البصرة وحب العراقيين للعرب، وكذلك تغيير صورة العرب عن الأمن والاستقرار في العراق على عكس ما تنقله الصحافة الصفراء من انهيار المنظومة الأمنية والتي رسمت صورة مشوهة حول البلاد. وتجاوزت بعض التشنجات لاسيما الحضور الرسمي العراقي في كثير من الفعاليات التي رافقت تلك البطولة، وتبادل زيارات كما حصل في استضافة السيد رئيس الوزراء للوفود الرياضية الممثلة لتلك الدول المشاركة، فالبطولة كانت تكريماً خليجياً عربياً للعراق في معالجة جراحاته جراء الأحداث التي تعيشها البلاد منذُ 2003، فهذه البطولة أعادت العراق للمحافل العربية والدولية ولن تقتصر

على النشاط الرياضي وستنعكس على بقية المجالات.. فضلاً عن ذلك الدور الإعلامي الكبير الذي أظهرته القنوات الإعلامية العربية والخليجية، إذ تركت بصمة مختلفة، ونقلت صورة ايجابية عن العراق والبصرة، وأخذت تتجول بين الأزقة وتلتقي بمختلف الشرائح، عبر إظهار وجه العراق الحضاري والثقافي والاجتماعي، ولا يفوتنا أنَّ نذكر تسهيلات الدخول للأَراضي العراقية، والتي أَسهمت بدخول الآلاف من المشجعين عبر مختلف المنافذ، إذ كان من بين الإِجراءات اللافتة للتقريب بين الأَشقاء العرب للمشاركين في البطولة التسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية وأبرزها إعفاء القادمين من خارج البلاد لحضور المباريات من التأشيرة.

- **الأبعاد الاقتصادية:** فقد انعشت الحركة الرياضية الأخيرة جانباً كبيرا من السوق، عبر النقل والتنقل والسكن وشراء البضائع، كما أنَّها فتحت آفاقًا جديدة ومشجعة نحو إِمكانية دخول رؤوس الأَموال الخليجية للاستثمار لاسيما في مدينة البصرة، وفي الوقت نفسه حجم البطولة وجاهزية الملاعب قد فتحت شهية العراق نحو السعي إِلى استضافة بطولة كأس العرب، وهو أحد الملفات التي سيسعى إِليها العراق، لذلك بطولة الخليج العربي الأخيرة في البصرة لم تقتصر على حفل رياضي عابر، بل رسائل متعددة ومتنوعة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

- **الأبعاد الاجتماعية:** إذ أظهر العراقيون أصول كرم الضيافة، عبر الترحيب بمختلف الوافدين، وفتح منازلهم وإبداء الضيافة لهم، الأمر الذي أثار اندهاش كُل من مر بأراضي العراق. فبطولة كأس خليجي25 أسهمت في تعزيز وتقوية العلاقات الاجتماعية ما بين حكومة وشعب العراق وحكومات وشعوب بلدان الخليج العربي بعد انقطاع.

- **الأبعاد الثقافية:** كان للافتتاحية التي بدأت معها البطولة أثرها الكبير، عبر إظهار جوانب مشرقة من تاريخ العراق، والمزج ما بين الماضي والحاضر، وتقديم لوحة فنية تليق بالحدث. فالجماهير العراقية والعربية جميعها كانت تهتف بحب العراق وكانت مشاركة الفنانة الإِماراتية أَحلام مُميزة وعكست متانة العلاقات بين البلدين.

❖ دلالات وأهداف زيارة السوداني لدولة الكويت

في23 تشرين الثاني/نوفمبر2022، زار السوداني دولة الكويت، في أول زيارة رسمية لدولة خليجية، في زيارة استغرقت ساعات، تخللتها سلسلة من اللقاءات والمباحثات. وهناك التقى بعدد من المسؤولين الكويتيين. وعلى رأسهم ولي عهد دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح،''. وهدفت الزيارة إلى «العمل على حلحلة عدد من الملفات الثنائية العالقة بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين من خلال التعاون البناء وإدامته على مختلف المستويات وتذليل العقبات التي تواجه تحقيقها»، وفقاً لـ ''وزارة الخارجية العراقية''. وزار «السوداني مجلس الأمة الكويتي، وكان في استقبالهُ رئيس المجلس أحمد السعدون، وتناول اللقاء بحث العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين الشقيقين، والتأكيد على أهمية التعاون، على المستوى البرلماني والحكومي والمجتمعي بين العراق والكويت، والتنسيق الثنائي حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، الإقليمية منها والدولية''، وبما يُعزز استقرار البلدين وازدهار شعبيهما. وأكد السوداني «حرص العراق على بناء علاقات متوازنة مع جيرانه، تبنى على أساس الاحترام المتبادل وحفظ سيادة البلدين، والسعي لحل العديد من الملفات وفق ما يدعم المصالح المشتركة، ويحقق الاستقرار في المنطقة''. من جانبهُ، أكد مشعل الصباح «متانة العلاقات المتميزة التي تربط البلدين وتجمع شعبيهما، وحرص الكويت على دعم استقرار العراق وازدهاره، كما ثمن دور العراق المحوري في المنطقة، وسعيه لتعزيز الأمن المستدام فيها.

❖ دلالات وأَهداف زيارة السوداني لدولة الإمارات العربية المتحدة

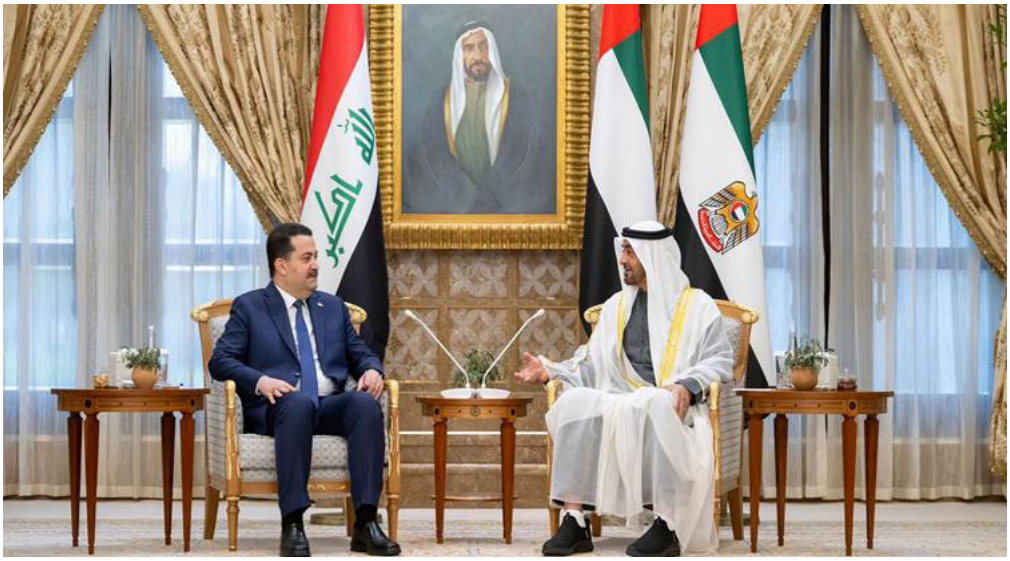

رئيس الوزراء العِراقي ورئيس دولة الإمارات العربية المُتحدة

بناءً على خُطى الكاظمي، أعرب السوداني عن رغبتهُ في مواصلة التقارُب مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث توجه إلى الإمارات في زيارة رسمية على رأَس وفد حكومي رفيع. وبحث رئيس الحكومة العراقية مع الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان العلاقات الثُنائية وأَهمية تطوير التعاون المثمر في مختلف المجالات، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وفي جانب آخر التقى السوداني بنظيره الإماراتي محمد بن راشد آل مكتوم، وناقشا عدداً من ملفات التعاون والعمل على يجاد أَسس متينة لشراكة مستدامة في المجال الاقتصادي والاستثماري، وفي مجال الطاقة والثقافة والتعليم. وأَكد آل مكتوم –خلال القاء– «رغبة بلاده في الانفتاح الاقتصادي على العراق»، فيما شدد الجانبان على «أهمية التنسيق العالي لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية". وقال السوداني قبل يوم واحد من بدء زيارته في 9 شباط/ فبراير 2023، إنهُ سيبحث في دولة الإمارات العربية المتحدة عن «شراكة مستدامة»، وسبل تبادل الخبرات في شتى المجالات. مؤَكداً أَن «الإمارات تُعد من أبرز الشركاء التجاريين للعراق ويعد

الاقتصاد هو العنوان الأبرز لهذه الزيارة، إضافة إلى عديد من الملفات الأخرى التي تهم الجانبين.“.
وتكمنُ أهمية هذه الزيارة بالآتي:

- تؤكد رغبة العراق الصادقة في استمرار وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي واستقطاب مزيد مِن الشركات الإماراتية للدخول باستثمارات كبيرة تسهم في تنشيط حركة الاقتصاد بالبلاد، إذ حث السوداني مع رؤساء الشركات ورجال الأعمال الإماراتيين «الآفاق المتاحة للاستثمار والتعاون الاقتصادي مع العراق، والفرص التي تقدمها الحكومة من أجل إطلاق المشاريع الاستراتيجية الكبرى، ومشاريع إعمار البُنى التحتية المتنوعة في مختلف المدن العراقية.

- تأتي الزيارة لمعالجة عديد من الملفات والقضايا المهمة المشتركة، لاسيما التي تخص ملف استرداد الأموال العراقية، إذ يعد من أسخن الملفات التي يحرص عليها السوداني، يشير إلى وجود تعاون إماراتي مع الجانب العراقي في الاستجابة لمتطلبات هذا الملف.

- تأتي أهمية الزيارة في سياق ملف تهريب الدولار من العراق، وعمليات غسل الأموال، واتخاذ دبي من قبل بعض المصارف وبعض أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة طريقاً لعمليات تهريب العملة. فضمن أهداف الزيارة قطع الطريق على تهريب العملة، والتفاهم مع المسؤولين الإماراتيين لتشديد الرقابة على الأموال القادمة من العراق، والجهات التي تذهب إليها تلك الأموال، وأن تكون هناك رقابة مشددة ومساعدة للعراق في الحفاظ على ثروتهُ الاقتصادية المالية.

- تعد هذه الزيارة تتويجاً للتواصل والنمو المستمر في العلاقات بين البلدين، وفق الروابط الثقافية والحضارية، لإرساء دعائم قوية في العلاقات العراقية الخليجية عموماً، والإماراتية على وجه الخصوص.

3. دلالات وأهداف زيارة السوداني إلى مصر

زيارة رئيس الوزراء العرِقي لمصر ولقائه بالرئيس عبد الفتاح السيسي

بتاريخ 5/3/2023 ولساعات قليلة، زار رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، مصر، ليثير تساؤلات بشأن الأهداف «المعلنة وغير المعلنة» لزيارته، بينما يتحدث خبراء لموقع «الحرة» عن أبعاد سياسية واقتصادية ورسائل مبطنة تحملها زيارته الأولى للقاهرة منذ توليه مهام منصبه. وخلال الزيارة الرسمية التقى السوداني عدداً من المسؤولين المصريين في القاهرة، لبحث عدداً من الملفات المشتركة بين الجانبين. وفي قصر الاتحادية، اجتمع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مع رئيس الوزراء العراقي، بحضور وفد رفيع المستوى من المسؤولين بالبلدين، وفقاً لبيان لـ"الرئاسة المصرية".وخلال اللقاء أكد السيسي «دعم مصر لأمن واستقرار العراق، وتقديم الدعم الكامل للشعب العراقي على مختلف الأصعدة، لاسيما ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار". وأشار السيسي إلى «حرص مصر على تفعيل وتنويع أطر التعاون الثنائي المشترك في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، والإسراع في تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين". وهناك أهداف عديدة وراء تلك الزيارة أهمها:

- **أهداف اقتصادية:** تهدف الزيارة لـ «تعميق العلاقات العراقية المصرية وتفعيل الاتفاقيات

المشتركة بين الجانبين سعياً لتحقيق الشراكة والتكامل الاقتصادي، وتفعيل «الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتطوير فرص الاستثمار بين الجانبين، خاصةً في مجال الطاقة"، فمصر تمتلك خبرات في مجالات الطاقة ومكافحة التصحر والزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومشروعات البنية التحتية وبناء المدن الحديثة، وهو ما يمكن أَنَ يستفيد منه العراق الذي يعاني من المشكلات السابقة ويسعى لإعادة إعمار مدنه المدمرة. فالتعاون في مجال الطاقة هو الهدف الاقتصادي الأبرز للزيارة.

- **أهداف سياسية:** لا شك أَن لزيارة السوداني للقاهرة أهداف أخرى «غير الاقتصاد»، إذ من الصعب وضع العراق ومصر في معادلة واحدة والقول إنها اقتصادية فقط. وتحمل الزيارة «رسائل سياسية موجهة لبعض الدول العربية». فالعراق يرغب في التقارب مع مصر، التي لم تتدخل في شؤونه الداخلية خلال الفترة الماضية، على عكس بعض دول الخليج التي تورطت في دعم مكونات عراقية ضد الأخرى". فالتقارب العراقي المصري يضيف المزيد من الاستقلالية لبغداد في مواجهة تدخل «دول عربية وغير عربية» في شؤون العراق الداخلية. فالزيارة تهدف لتعزيز الاتجاه العراقي الهادف لتحقيق «الحياد» في علاقات العراق بدول المنطقة، فالقاهرة تشكل «مفتاحاً استراتيجياً» لعودة العراق كفاعل حيوي في العلاقات العربية المشتركة. فالعراق يسعى لتحسين وتطوير علاقاته مع العرب بعدما تبنت أحزاب وقوى حليفة لإيران» سياسات مُنحازة لطهران على حساب الدول العربية.

التوصيات

على الصعيد السياسي:

بما أن حجم التحديات التي تواجه عمل السياسة الخارجية العراقية كبيرة جداً ومن أجل ترصين مكانتها الدولية، لذا نقترح على صانع القرار العراقي ووزارة الخارجية العراقية الآتي:

❖ جعل الاداء الاستراتيجي العراقي متوجهاً نحو إعادة ترتيب علاقة العراق مع بلدان المنطقة وتبني مواقف مُطمئنة لتلك البلدان، ومواجهة هالةٌ من التحديات الداخلية والخارجية انسجاماً مع مركزية ومحورية المكانة العراقية الجيوسياسية.

❖ إن تتوجه الحكومة العراقية ووزارة الخارجية نحو تنشيط وتفعيل الدبلوماسية الشعبية ولاسيما مع وجود جاليات عراقية مُنتشرة في انحاء العالم وتتمتع بكفاءات هائلة وتمارس فعاليات ثقافية وسياسية بعد أَن شهد العراق غياباً تاماً لدور الدبلوماسية الشعبية منذ تأسيس الدولة العراقية، فضلاً عما عاناهُ العمل الدبلوماسي الحكومي من إخفاقات عديدة سواءً في الحقبة التي سبقت عام 2003 أو بعدها إذ لم يكن بمستوى التحديات التي تواجه العراق والنظام السياسي الجديد.

❖ في السياق نفسه، يمكن للدبلوماسية العراقية أن تتخذ مساراً ثانيا يعتمد التشبيك بين مراكز الأبحاث في الدول الإقليمية وفي العراق، والتي تستطيع أن تؤثر على صانع القرار، والتعاون بالطريقة التي تضمن إعداد توصيات تسهم في منفعة البلدين وتعزيز التعاون المشترك بينهما.

❖ الدعوة للتنسيق بين وزارة الخارجية ومراكز البحوث العربية والدولية في الجامعات العراقية والاستفادة من الخبرات الكثيرة المتوفرة فيها لدعم مكانة العراق اقليمياً ودولياً.

❖ أيضاً تعزيز الاستثمارات الاقتصادية بين بلدان الإقليم، فالنجاح الاقتصادي وتنامي الثروات الاستثمارية تعود بالفائدة على جميع البلدان المشتركة في العملية الاستثمارية، والحفاظ عليها سيكون له الأولية بالنسبة للسلطات السياسية في البلدان الإقليمية، بما يضمن الاستقرار والتوازن.

❖ من الضروري أن يدرك صانع القرار مسألة أن العراق لن تكون له سياسة خارجية فاعلة وتحديداً مع دول الجوار إلا إذا تمكن من حل وتسوية خلافاته الداخلية التي تشكل عائقاً كبيراً مثل اقتسام السلطة والأَراضي والطاقة.

❖ من المهم إعادة صناعة الدبلوماسية العراقية نفسها عبر صياغة عقيدة دبلوماسية، إذ لا يمكن للدبلوماسية مواجهة التحديات الجديدة باستخدام المهارات القديمة، وهنا تبرز مُهمة الدبلوماسيين المحترفين إذ ربما تحتاجون فيها الى تحديث وتنويع أساليبهم الدبلوماسية.

❖ يجب إتباع سياسة خارجية تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتعزيز الحوار مع دول الجوار لبناء الأمن الإقليمي المستند إلى توازن المصالح واحترام خيارات الدول الإقليمية في بناء أَنظمتها السياسية.

❖ ينبغي التركيز على أَساليب التهدئة وبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية مع دول الجوار على أَساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتأكيد عليها بأن عراقاً موحداً وقوياً ومُستقراً ومزدهراً هو دعم حقيقي للأمن الاقليمي والعربي بما في ذلك أمن الخليج العربي.

على الصعيد الاقتصادي:

مطالبة الحكومة العراقية ووزارة الخارجية والوزارات الاقتصادية المعنية بـ:

- الاستفادة من القدرات العربية المشتركة في تعميق أواصر التعاون في كافة المجالات وعلى رأسها المجالات الاقتصادية بين العراق والدول العربية.

- الارتقاء بآليات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين العراق ومصر والاردن، وتفعيل عمل اللجان المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة.

- إقرار خطة العمل المشتركة لتأمين الحقوق المائية للعراق، عبر تعزيز مُذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة بين العراق وتركيا في مختلف المجالات. وتحقيق التوازن في الميزان التجاري بين البلدين. وتقوية أواصر التعاون بينهما عبر تفعيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي، بما يُعزز المصالح المشتركة والتعاون في المجال السياسي، والأمني، والاقتصادي، والطاقة، والمياه، ويدعم تسوية القضايا العالقة بين البلدين، وترسيم الحدود البحرية المشتركة بين العراق وإيران والكويت.

- بالنظر لافتقار الحكومة العراقية الحالية إلى سياسة قوية من الدبلوماسية الاقتصادية اللازمة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية، وبالتالي تحسين ظروفها الاقتصادية المحلية. لذا ينبغي على صانع القرار العراقي الإسراع في إقامة علاقات متوازنة مع جيرانه الإقليميين والقوى العالمية لإطلاق

العنان لإمكاناته وقوته العاملة وتقليل تبعيته الإقليمية. تتمثل أحد المكونات الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية في إقامة علاقة متوازنة بين القوى الكبرى إلى تأمين المساعدة الدولية –سواءً المنح أو القروض أو الاستثمار الأجنبي المباشر– لتلبية تطلعاته الإنمائية المحلية، وهو أحد أكبر التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية العراقية. لذا يحتاج العراق قبل كل شيء إلى إعادة ضبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية. وهو يدرك حالياً المفهوم على أنه استخدام أدوات السياسة الخارجية لتحقيق مكاسب اقتصادية ولتأمين المصالح الوطنية، والتي تتضمن بالطبع أهداف السياسة الخارجية. لذا فإن وزارة الخارجية تحتاج إلى استخدام أدوات اقتصادية لتحقيق أهدافها من خلال وجود سلطتها الخاصة في صياغة السياسة الاقتصادية أو عبر تنسيق السياسات الاقتصادية مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

- يحتاج العراق إلى خارطة طريق سياسية قوية لأولوياته الاقتصادية الجيوستراتيجية من أجل أن يكون قادر على تسخير الموارد الاقتصادية والطاقة الإبداعية لسكانه ومعالجة البطالة التي تعصف بالأفراد الذين يدخلون سن العمل، والظهور كقوة تعمل على إنفاذ القانون وتحقيق العدالة.

- إن تشكيل دبلوماسية ناجحة تساهم في دفع عجلة النمو في العراق يتطلب أن يكون العراق متسق في خطابه وأفعاله من خلال تحرير أسواقه المحلية للقطاع الخاص والعمل بشكلٍ متسق على وفق نظرية الاعتماد المتبادل سيما على الصعيد الإقليمي. مع ضرورة بناء أُواصر التعاون والشراكة بين القطاعين العام والمختلط الخاص لتحقيق الدبلوماسية الاقتصادية والثقافيَّة لدعم الاقتصاد الوطني.

- أهمية فتح آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي مع القطاع الخاص العراقي، وضرورة تفعيل عمل الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية، وأهمية تواصلها مع القطاعات الحكومية المعنية بالتنمية الاقتصادية من أجل إيجاد آليات تعاون لجذب الاستثمارات للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي عبر التعاون والتنسيق مع كافة بعثاتنا في الخارج.

على الصعيد الثقافي

- مُطالبة وزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة العراقية بضرورة توثيق العلاقات العلمية والثقافية وتطويرها بين العراق والدول الأجنبية عبر رصد التطورات العلمية والتربوية والفنية والثقافية في البلد

الذي تعمل فيه الدائرة الثقافية، استقطاب الكفاءات العلمية العراقية والعربية المغتربة وحثها على الإسهام في نهضة العراق العلمية.

- تبني الإصلاح الثقافي بوصفه الركيزة الأولى التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق الإصلاح الشامل وأهم موجباته، لمساسه بالمجتمع وإصلاح حاله، ولما يمثله من خطوة لنشر الوعي الثقافي وقاعدة للإصلاح السياسي، ويتم ذلك عبر الارتقاء بمستويات التربية والتعليم والبحث العلمي والتخلص من التبعية، ونبذ الرواسب المقتبسة والعادات الجامدة والآثار المتراكمة التي حملت على دعم الفساد والاستبداد السياسي، والشروع في بناء مفهوم التنمية الثقافية التي تعد أساس التنمية البشرية المستدامة.

خاتمة

أدرك العراق في ظل حكومة السوداني مدى أهمية تعزيز علاقاتهُ مع محيطه العربي، وتبني دبلوماسية العلاقات المنتجة، ولاسيما وأننا نعيش في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، إذ لا يمكن لدولة ما أن تكون مكتفية بذاتها ومغلقة حدودها أو يقتصر تعاملها على دولة واحدة دون أخرى، من هنا جاء الموقف العراقي للانفتاح على محيطه الإقليمي والعمل على تكثيف علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية وتعزيز التعاون والاعتماد المتبادل لما له من انعكاسات إيجابية في المستويات كافة. إذ شكلت زيارة السوداني إلى القاهرة محطة أخرى في جولات شملت الأردن وإيران والكويت والإمارات قبل ذلك، وهو ما يمكن اعتبارهُ توجهاً استراتيجياً عراقياً جديداً لخلق توازن سياسي واقتصادي داخلي وخارجي. كما أن حكومة السوداني تحاول مسك العصا من المنتصف لخلق توازن في ظل الخلافات بين قطبي الصراع طهران وواشنطن وعدم تكرار سيناريو حكومة رئيس وزراء العراق الأسبق حكومة عادل عبد المهدي. ومن ضمن ما خلص لهُ المقال البحثي من استنتاجات:

- منذُ استلامهُ لمهام رئاسة الحكومة العراقية، أجرى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني زيارات مكوكية، إلى دول عديدة في المنطقة كالجمهورية الإسلامية الإيرانية والكويت والسعودية، وإلى القارة الأوروبية بأقوى دولتين فيها: المانيا على الصعيد الاقتصادي، وفرنسا على الصعيد العسكري. زيارات تهدف إلى توطيد علاقات العراق الخارجية بكل استقلالية بما يخدم مصالحه. فالرئيس محمد شياع السوداني يهتم خلال زياراته لجميع الدول، بملفات كثيرة يأتي في مقدمتها الملف الأمني والاقتصادي، بما يتماشى مع التحديات التي تواجه بلده.

- أَسهمت الوساطة العراقية إلى حدٍ كبير في ترطيب الأجواء وتجاوز الخلافات الإيرانية السعودية التي عانت منها المنطقة كثيراً.

- إن السوداني يسير على نهج سلفه مصطفى الكاظمي بما يتعلق بالشأن الخارجي والتعاطي والانفتاح على دول الجوار والدول العربية والخليجية.

أَخيراً وليس آخراً؛ فإن الضرورة تُحتم على الباحث الإشارة إلى إنهُ وانطلاقاً من مركزية ومحورية المكانة العراقية الجيوسياسية ينبغي أَن يكون الاداء الاستراتيجي العراقي متوجهاً نحو إعادة ترتيب علاقة العراق مع بلدان المنطقة وتبني مواقف مطمئنة لتلك البلدان، ومواجهة هالةٌ من التحديات الداخلية والخارجية. إذ ليس أمام العراقيين جميعاً سوى الوصول إلى برنامج عمل وطني يعيد للعراق مكانتهُ وهيبتهُ ويقيم علاقات متكافئة مع دول العالم وبينها الولايات المتحدة. إذ إن عراقاً قوياً هو في مصلحة الجميع، أَما العراق الضعيف فسيكون مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

ومن ثُم على صانع القرار في العراق أن يتبني الخطط الاستراتيجية الرامية إلى مواكبة المتغيرات الدولية وتطوير المجتمع واستعادة مكانة بلدنا في البيئة الخارجية، عبر صياغة الاستراتيجيات الدقيقة القائمة على أَهداف واضحة والاهتمام بالقضايا الأَكثر أَهميةً ومعالجتها، ولتحقيق تلك الأَهداف يجب أَن تكون الخطط الاستراتيجية مرنة بمراجعتها باستمرار في ضوء رؤية استشرافية، والرؤية بدون عمل ما هي إلا حلماً، والعمل من دون رؤية ما هو إلا مضيعة للوقت، أَما الرؤية مع العمل فبإمكانها تغيير العالم. كما نُطالب حكومة السوداني بتبني خطاباً سياسياً رسمياً عراقياً موحداً جاداً يقف في وجه التحديات المحيطة بالبلد؛ الداخلية والخارجية، وإجراء دراسة تحليلية علمية وواقعية لبيئتها، ومعرفة أَيهما له أَسبقية التأَثير على مصالحنا الحيوية وبالتالي تحديد الأَهداف العُليا للعراق، على أَن يكون الهدف الأول هو مصلحة وخدمة العراق دولةً وشعباً بعيداً عن الولاءات الضيقة والخارجية. مع توظيف كافة الإمكانيات والموارد والطاقات العراقية وحشدها للتصدي للتحديات المتوقعة، مع التمييز بين التحديات التي تحتاج إلى حلول، والتهديدات التي تحتاج إلى مواجهة.